دلالة الاقتران وأثرها في التفسير والاستنباط من النص القرآني الكريم

د. محمد بن عبدالعزيز الصعب

الأستاذ المساعد في قسم علوم القرآن

كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في جامعة جدة

مستخلص. إن هذا البحث انطلق من مجموعة من الأسئلة التي قصد بذل المستطاع في التحرير العلمي لإجاباتها، هي كما يأتي: ١- ما التحقيق في موقف علماء الأصول من اعتبار دلالة الاقتران، وكذلك المفسرين في تفسيرهم واستدلالاتهم بالنصوص؟ ٢- ما الأغراض التي يمكن أن يتوصل المفسر إليها بإعماله دلالة الاقتران في باب التفسير والاستنباط من النص القرآني؟ ٣- ما الضوابط التي يجب أن تراعى عند إعمال دلالة الاقتران في باب التفسير والاستنباط من النص القرآني الكريم؟ ولقد انتهى البحث -بفضل من الله تعالى- إلى النتائج التالية: ١- أهمية دلالة الاقتران في استخراج المعاني، واستنباط العلل، والثمرات الكبيرة لإعمال هذه الدلالة في باب التفسير والاستنباط من النص القرآني. ٢- القول بالتفصيل في صحة الاحتجاج بدلالة الاقتران هو القول الراجح من بين أقول أهل العلم. ٣- وعليه فإن الاحتجاج بها عموماً وفي باب التفسير خصوصاً يجب أن يشار فيه إلى ضوابط، وقد عمل البحث على تحريرها ما أمكن. ٤- الأغراض التي يمكن للمفسر أن يتوصل إليها بإعماله لدلالة الاقتران أوسع من مما اعتنى به علماء أصول الفقه من مجرد الاستدلال على الحكم التكليفي من النص، وهي ما خلص إليها البحث وحددها بأربعة أغراض.

المقدمة

فهذا بحث يتناول دلالة الاقتران في باب التفسير، أعني فهم النص القرآني وما يتفرع منه استدلالاً للأحكام واستنباطاً للمعاني المترتبة على فهم النص، في محاولة للخلوص إلى الأثر المتعدد الذي يمكن أن يجنيه المفسر من جراء حسن إعماله لهذه الدلالة، سائلاً الله تعالى أن يوفق في نيل شرف إثراء المكتبة القرآنية المتخصصة، راجياً من الله جل جلاله التسديد وإلهام الصواب، وألا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين.

وإن مما يجدر بأهل الاختصاص في علوم القرآن والتفسير أن يتناولوا مباحث الأدلة (المتفق عليها والمختلف فيها) ومسائلها- تلك التي اعتنى بها علماء الأصول غاية الاعتناء جزاهم الله عن العلم وأهله خير الجزاء- من منطلق حاجتهم التي تستوعب الاستدلال للأحكام الشرعية التكليفية وتتجاوزها إلى غيره، فمقام التفسير يقتضي توسيعاً في إعمال بعض هذه الأدلة في فهم النص، وترجيح الخلاف إن وجد، فضلاً عن إعمالها في مجال الاستنباط الذي هو أوسع مما يقصده الأصوليون بالاستدلال، ولا يخفى ما في ذلك من أثر في عبوديات التدبر والاستهداء

ثم انتهيت إلى نتائج البحث التي يمكن الخلوص إليها وتقريرها، سائلاً الله تعالى أن يعفو عن التقصير والزلل، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: في معنى دلالة الاقتران وموقف علماء الأصول منها

المطلب الأول: تعريف دلالة الاقتران في اللغة والاصطلاح
تَعْرِيفُ الدَّلَالَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً:

الدَّلَالَةُ في اللغة: بفتح الدال وكسرهما مصدر من الفعل دَلَّ، أي أَرشد، والجمعُ دلائلٌ ودلالات، وقال ابن دريد: الدَّلَالَةُ بالفتح جِرْفَةُ الدَّلَالِ. ودَلِيلٌ يَبَيِّنُ الدَّلَالَةَ بالكسر لا غير^(٢).

والدليل والدلالة يستعمل أحدهما مكان الآخر، كما قال الباقلاني: "اعلموا رحمكم الله أن الدليل والدلالة والمستدل به أمر واحد، وهو البيان والحجة والسلطان والبرهان. كل هذه الأسماء مترادفة على الدلالة نفسها"^(٣).

وفي الاصطلاح: أكتفي بأجودها، وهو ما قاله العلامة العلاء المرداوي: "الدَّلَالَةُ: مصدر دَلَّ، وهي ما يلزم من فهمه فهم شيء آخر بلفظ أو غيره، فاللفظية: طבעية، وعقلية، ووضعية، وهي -أي الوضعية-: كون اللفظ إذا أطلق فهم المعنى الذي له بالوضع، فدلالته -أي اللفظ- الوضعية على مسماه: مطابقة، وعلى جزئه: تضمن، وعلى لازمه: الخارج، وقيل: الذهني: التزام.."^(٤) (٥).

تعريف الاقتران لغةً واصطلاحاً:

الاقتران لغة: من المصاحبة كالمقارنة، قارن الشيء مقارنة وقرناً اقترن به وصاحبه، وقارنته قرناً صاحبتة، والاقتران

بهذا الكتاب الذي ما نزل إلا ليزكي، ويهدي للتي هي أقوم، ويكون للمؤمنين فرقاناً ونوراً مبيناً.

وإن دلالة الاقتران واحدة من تلك الدلالات المهمة التي ينبغي الالتفات إليها في هذا الشأن^(١)، فهي أداة مهمة يستخرج بها المفسر كثيراً مما قد لا يظهر في النص القرآني ابتداءً، أو يحزر بها ما يحتاج إلى تحرير، أو ينتهي عبرها إلى استدلالات مهمة يمكن أن يحتملها النص، ولعلّه أن يسهم هذا البحث المتواضع إلى مزيد من تعضيد هذا المقصود المهم، وما هو إلا جهد المقلّ، فما كان فيه من صواب فمن الله وفضله ومعونته، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله المستعان. ولقد جعلت مادة البحث مندرجة تحت مبحثين رئيسيين بعد هذه المقدمة، وتحت كل مبحث منهما مجموعة من المطالب:

فأما المبحث الأول: ففي معنى دلالة الاقتران وموقف علماء الأصول منها، وفيه مطلبان: الأول: في تعريف دلالة الاقتران في اللغة والاصطلاح. والثاني: في موقف الأصوليين من دلالة الاقتران.

وأما المبحث الثاني: ففي أثر دلالة الاقتران في التفسير والاستنباط من النص القرآني، وفيه ثلاثة مطالب: الأول: في موقف المفسرين من دلالة الاقتران. والثاني: في أهم الضوابط في إعمال دلالة الاقتران في التفسير والاستنباط القرآني. والثالث: في الأغراض التي يمكن أن يتوصل إليها المفسر بإعماله دلالة الاقتران.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/١٤٤)، والمصباح المنير (١/١٩٩)، وتاج العروس (٢٨/٤٩٨). مادة: دل ل.
(٣) الإرشاد والتقريب (١/٢٠٧).
(٤) التحرير شرح التحرير (١/٣١٦).
(٥) ينظر: التعريفات للشريف الجرجاني (ص ١٣٨)، والبحر المحيط للزركشي (٢/٣٦)، وإرشاد الفحول (١/٢١).

(١) اشتهر عند علماء أصول الفقه أن الأدلة تنقسم إلى قسمين، أدلة متفق عليها، وأدلة مختلف فيها، وقد ذكر بعض علماء الأصول (دلالة الاقتران) في الأدلة المختلف فيها، قال العلامة البرماوي في الفوائد السنية شرح الألفية (٥/١٤٤): "خاتمة في الأدلة المختلف فيها.. منها: دلالة الاقتران". وذكرها العلامة الزركشي في البحر المحيط (٨/١٠٩) في باب الاستحسان، وفي كتابه تشنيف المسامع (٣/٤٢٩) جعلها من جملة أنواع الاستدلال.

حكم الآخر فيلحق ما لم يثبت بما ثبت، في الحكم لمجرد الاقتران بينهما في اللفظ" (٧).

وعند التأمل يظهر أن الاقتران يشابه القياس من جهة أنه إلحاق شيء بشيء في حكمه، ولكن الاشتراك هاهنا ليس في العلة المشتركة بينهما، وإنما هو بسبب الاشتراك في ذات السياق الكلامي، ولذا فقد اعتبره بعض علماء الأصول شبيهاً بالقياس (٨).

المطلب الثاني: موقف الأصوليين من دلالة الاقتران

وقع الاختلاف في اعتبار دلالة الاقتران عند علماء الأصول وأهل التحقيق رحمهم الله تعالى، فقد حكى غير واحد النص على تضعيفها، فيما خالفهم آخرون، وبينهما فريق ثالث قال بالتفصيل.

ويمكننا أن نوجز آراء علماء الأصول في هذه المسألة بالإشارة إلى الأقوال الآتية:

القول الأول: تضعيف دلالة الاقتران وعدم اعتبارها

قال العلامة الشيرازي: "الاستدلال بالقران لا يجوز.." (٩). وقال العلامة التاج السبكي: "ودلالة الاقتران غير حجة.." (١٠). وقال العلامة البرماوي: "الجمهور على المنع.." وقال أيضاً: "دلالة الاقتران غير حجة على المرجح.." (١١). وقال العلامة ابن عادل: "ودلالة الاقتران ضعيفة.." (١٢).

كما نسب ضعف دلالة الاقتران للجمهور جماعة من أهل العلم، كالعلامة الزركشي في البحر المحيط، قال: "وأنكرها الجمهور، وقالوا: إن الاقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في الحكم.." (١٣).

يقتضي وجود شيئين اتحد أحدهما بالآخر. وَمَصْدَرُ قَوْلِكَ: قَرْنْتُ الشَّيْءَ أَقْرُنُهُ قَرْنًا: إِذَا شَدَدْتَهُ إِلَى شَيْءٍ وَقَرْنَتْهُ إِلَيْهِ (١). والقران من القرن وهو الجمع، يقال قرنت البعيرين: إذا جمعتهما في حبل واحد. وله معان أخرى (٢).

أما تعريف الاقتران اصطلاحاً: فقد عرّفه جماعة من العلماء، واختلفت تعاريفهم بحسب العلم الذي يكتبون فيه، فعند من كتب في القرآن وعلومه جاء تعريفه بمعنى قريب من اللغة، كما قال الراغب الأصفهاني: "الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني" (٣).

وعند الأصوليين عرّف بمعنى قريب من التمثيل وذكر الشواهد وما فيه من تقاسيم، وروعي فيه أنه تعريف للدلالة التي نتجت عن الاقتران -كما سيأتي في الفقرة التالية، ولقد عرّفه القاضي أبو يعلى بعموم معنى الاقتران إذ يقول: "هو أن يذكر الله تعالى أشياء في لفظ واحد ويعطف بعضها على بعض" (٤).

التعريف الاصطلاحي لدلالة الاقتران:

عرّفها العلامة الزركشي فقال: "أن يدخل حرف الواو بين جملتين تامتين كل منهما مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، بلفظ يقتضي الوجوب في الجميع أو العموم في الجميع، ولا مشاركة بينهما في العلة، ولم يدل دليل على التسوية بينهما.." (٥).

كما عرّفها تعريفاً لقيماً بـ "أن يُجْمَعَ بين شيئين أو أشياء في الأمر أو النهي، ثم يُبَيَّنُ حكم أحدهما، فيستدل بالقران على ثبوت ذلك الحكم للآخر" (٦).

وعند عدد من أهل أصول الفقه: "أن يذكر شيئين في اللفظ معاً، وقد ثبت حكم أحدهما بدليل من إجماع أو غيره ولم يثبت

(٨) انظر بحث (الاقتران حقيقته وحجبه)، للدكتور أكرم أوزبقان - في مجلة الجامعة الإسلامية (العدد ١٤٨).

(٩) التبصرة (ص ٢٢٩).

(١٠) الاشياء والنظائر (١٩٣/٣).

(١١) الفوائد السننية في شرح الألفية (١٠٤/٤).

(١٢) اللباب (٨٨/٩).

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٧٦ - ٧٧)، وتهذيب اللغة للأزهري (٩/ ٨٤ وما بعدها).

(٢) الصحاح ٦/ ٢١٨١، (قرن).

(٣) المفردات (ص ٤٠١).

(٤) كتاب العدة في أصول الفقه (٤/ ١٤٢٠).

(٥) البحر المحيط (٩٩/٦).

(٦) قاله العلامة الزركشي في تشنيف المسامع (٢/ ٧٥٩).

(٧) انظر: التبصرة (ص ٢٢٩)، وميزان الأصول (ص ٤١٥)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٢٥٩).

وكان من جراء هذا القول نصهم على القاعدة الفقهية: "القران في الذكر دليل القران في الحكم" (١٠).

وقد استدلل الإمام أحمد رحمه الله بالقرينة في باب التخصيص، مما قد يدل على احتجاجه بالاقتران، فقال في قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} [المجادلة: ٧]: "المراد به العلم.. لأنه افتتح الخبر بالعلم فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ}، وختمه بالعلم فقال: {إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}" (١١).

القول الثالث: التفصيل في اعتبار دلالة القران، هو أولى الأقوال

وكان من أبرز القائلين به من المتقدمين الإمام ابن دقيق العيد حيث قال أنها "تكون قوية في موضع، وضعيفة في موضع" (١٢)، والإمام ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد (١٣).

كما أن عددا من الباحثين المعاصرين توسع في بيان التفصيل، ومن أفضل ما وقفت عليه في سببه للأقوال وإيضاحها في مسألة اعتبار دليل الاقتران وبيان التفصيل اللازم: ما كتبه الدكتور أكرم بن محمد أوزيقان في بحثه المعنون له بـ (الاقتران، حقيقته وحجته)، مقدماً بتقرير اتفاق الأصوليين على أن الجمع بين أمور متعددة في اللفظ دليل على مشاركتها في الحكم المذكور ما إذا كان المعطوف ناقصاً لا يتم معناه بدون تقدير ما تقيد به المعطوف عليه، مثل عطف المفردات بعضها على بعض.. ثم إنهم: "اختلفوا في أن القران في اللفظ بين أمور متعددة سواء كانت مفردات أو جملاً بعضها تامة وبعضها ناقصة، أو جملاً كلها تامة يدل على اقترانها ومشاركتها في

(١)، وتبعه الشوكاني في إرشاد الفحول (٢)، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي في عدد من المواطن في تفسيره، من ذلك قوله: "وقد ضعفها أكثر أهل الأصول.." (٣). وقال الإمام ابن دقيق العيد: "وهي ضعيفة عند أكثر الفقهاء والأصوليين.." (٤).

أما من المعاصرين، فلقد أشار إلى القول بضعفها عدد من الباحثين، منهم الشحات شعبان محمود عبد القادر البركاتي المصري في كتابه القيم: (دلالة الاقتران ووجه الاحتجاج بها عند الأصوليين) حيث قال: "إن دلالة الاقتران لا تقوى على إثبات الأحكام وحدها، والراجح قول الجمهور وهو القول بضعفها، وإن كان لا بأس من النقوي بها أحياناً لا سيما إذا قامت القرائن الدالة على ذلك وقد ظهر معنا في بعض الأمثلة، أما أن تتفرد وحدها في إثبات الأحكام فبعيد جداً، والله أعلم" (٥). كما رجح هذا الرأي الدكتور فادي هاني شحير، في بحثه: "دلالة الاقتران عند الأصوليين وأثرها الفقهي" حيث قال أنها: "لا تقوى على إثبات الأحكام وحدها، لكن يمكن جعلها دليلاً استثنائياً يرجع إليها عند عدم الدليل على الحكم، وتكون قرينة بيد صاحبها يبرزها عند الحاجة" (٦).

القول الثاني: قوة دلالة الاقتران

وقد قال بذلك بعض الأحناف كأبي يوسف، والمزني وغيره من الشافعية، وحكي عن بعض المالكية، واستدل بها مالك رحمه الله (٧). كما اختار هذا الرأي القاضي أبو يعلى من الحنابلة (٨) كما قال باعتبار دلالة القران عدد من المتأخرين، منهم العلامة عبدالرحمن المعلمي في آثاره (٩).

(٨) ينظر في استقصاء أصحاب هذا القول: اختيارات ابن القيم الأصولية، لعبد المجيد جمعة الجزائري (٢/ ٤٩٤).

(٩) (٣٠٠/٢٤).

(١٠) انظر: موسوعة القواعد الفقهية للدكتور محمد آل بورنو (٨/ ١٧٤).

(١١) ذكره القاضي أبو يعلى في كتابه العدة في أصول الفقه (٤/ ٤٢٠).

(١٢) الإحكام (١/ ٣٥٧-٣٥٨).

(١٣) (٢/ ٣٥٦)، وسأورد رأيه بالتفصيل في الصفحات التالية.

(١) (١٠٩/٨).

(٢) (١٩٧/٢).

(٣) أضواء البيان (٦/ ٦٨).

(٤) شرح الإمام (٣/ ٣٤٣).

(٥) (ص ٦٩).

(٦) انظر (ص ٣٢٦).

(٧) ومن ذلك استدلاله رحمه الله على سقوط الزكاة في الخيل بقوله تعالى: {والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة} [النحل: ٨] قال: فقرن بين الخيل والبغال والحمير، والبغال والحمير لا زكاة فيها إجماعاً فكذلك الخيل. (البحر المحيط للزركشي: ١٠٩/٨).

القول الخامس: أنه إذا وقعت حادثة لا نص فيها قوي الاستدلال بالاقتران، فيحكم فيها على الشيء بالحكم الذي ثبت لما كان يقارنه في بعض الأحوال من الأعيان الأخرى، ورده إلى قرينة في الحكم الذي ثبت له بدليل، أولى من أن يرد إلى غير شيء أصلاً فيتوقف فيه، فيبقى بلا حكم.

ثم عَقَّبَ مرجحاً: " فالقول باعتبار دليل الاقتران في كل مسألة مع التغافل عما يقتضي التفريق في الحكم، قول مجانب للصواب بلا شك، وكذلك إلغاء اعتباره وإبطال تأثيره كلياً في إعطاء القرين حكم قرينه الذي جمعهما خطاب واحد -وقد يكون هذا الخطاب موجهاً إلى طائفة معينة من المكلفين- أمر لا يتفق مع واقع الشرع، ولا ينسجم مع ضرورة رعاية التناسب اللفظي والحكمي في كلام الحكيم. والمقصود أن الخطاب الشرعي من كلام الله سبحانه أو كلام رسوله ﷺ إذا جمع في اللفظ بين أمور علم حكم بعضها بدليل من نص أو إجماع ولم يعلم حكم بعضها، أو وقع الخلاف في حكمه، فالاستدلال بالقران اللفظي حينئذ على القران الحكمي طريق صحيح، ولم ينقل عن أحد من سلف هذه الأمة منعه" (٢).

رأي الإمام ابن القيم رحمه الله:

وهو من أشهر من قال بالتفصيل، وخلاصة رأيه أن لدلالة الاقتران ثلاث حالات:

- ١- إذا جمع المقترنين لفظاً اشتركا في إطلاقه وافترقا في تفصيله قويت الدلالة.
- ٢- وأما الموضع الذي يظهر ضعف دلالة الاقتران فيه: فعند تعدد الجمل، واستقلال كل واحدة منهما بنفسها فالتعرض لدلالة الاقتران هاهنا في غاية الضعف والفساد، فإن كل جملة مفيدة لمعناها وحكمها وسببها وغايتها منفردة به عن الجملة الأخرى.

حكم غير مذكور ثبت بدليل خارجي لأحد تلك الأمور أم لا يدل على شيء من ذلك، على خمسة أقوال" ، ثم بسط القول في هذه الأقوال وقائلها وأدلتها وما يجاب عنها، وخلاصتها كما يأتي (١):

القول الأول: أن مجرد القران في اللفظ بين أمرين لا يدل على أنهما مقترنان متساويان في حكم ثبت لأحدهما غير مذكور في اللفظ، ولكن يدل على اقترانهما في الحكم المذكور فقط.

القول الثاني: أن القران بين شيئين في اللفظ موجب للقران بينهما في الحكم، فإذا ثبت لأحدهما حكم بدليل فإنه يثبت للقرين الآخر أيضاً، دون تفريق بين الجمل التامة والناقصة، ولا بين ما ذكر وما لم يذكر من الحكم.

القول الثالث: أن الاقتران بين اللفظين إن كان بالواو العاطفة، بأن كان القرين ناقصاً من جهة اللفظ والمعنى، أو من جهة المعنى فقط، فهو مفيد للشركة بين المقترنين في الحكم، وإن كان كل من المقترنين جملة تامة مستقلة بنفسها في إفادة المعنى المراد منها من غير افتقار إلى غيرها فلا تأثير للاقتران في التشريك بينهما في الحكم.

القول الرابع: أن المقترنين إذا جمعهما لفظ ثم فصلاً، أو وردا في جملة واحدة فجمعها لفظ واحد، قويت دلالة الاقتران، وإن جمع بينهما بحرف العطف، وكان العطف ظاهراً في التسوية بينهما في الحكم، وقصد المتكلم ظاهراً في التفريق حصل التعارض بين ظاهر اللفظ وظاهر قصد المتكلم، فيؤخذ بما غلب ظهوره، فإن لم تظهر الغلبة طلب الترجيح بسبب من أسباب الترجيح، وإن كانت المقترنات جملاً تامة تستقل كل واحدة منها بنفسها في الدلالة على المراد منها، فالاستدلال بالاقتران اللفظي على الاقتران في الحكم في غاية الضعف والفساد.

(١) الصفحات من (٢٥٥) إلى (٢٨٤).

(٢) الاقتران، حقيقته وحجيته (ص ٢٨٤).

٣- التساوي حيث يقول: " وأما موطن التساوي فحيث كان العطف ظاهراً في التسوية، وقصد المتكلم ظاهراً في الفرق، فيتعارض ظاهر اللفظ وظاهر القصد، فإن غلب ظهور أحدهما اعتبر، وإلا طلب الترجيح، والله أعلم" (١).

ملحوظات فيما سبق من أقوال الأصوليين

بعد بيان ما سبق من الأقوال، والتأمل في التقسيمات التي أورده بعض أهل التحقيق والباحثين، والنظر فيما أمكن الاطلاع عليه من الإيرادات التي ساقها المناقشون في معرض تعقبهم على مخالفاتهم: يمكنني أن أخلص إلى التحريات الآتية:

١. حاصل الأقوال في مسألة اعتبار دليل الاقتران - عند الأصوليين - يتركز فيما يأتي:

- القول بحجيتها مطلقاً، وهو محل إشكال.
- القول بضعف حجيتها مطلقاً، وهو محل إشكال.
- القول بالتفصيل، وبه قال الأكثرون وإن تعددت أوجه التفصيل عندهم (٢).

٢. للدلالة المستخرجة من اقتران الألفاظ أو الجمل ثلاث حالات رئيسية:

الأولى: أن يكون الحكم المستدل له مستخرجا من ذات النص الذي وقع فيه الاقتران، بطريق مباشر أو غير مباشر، فيحمل هذا المعنى على سائر المقترنات باعتبار ورودها في سياق واحد مرتبط بهذا المعنى، وهنا يكون دليل الاقتران قويا في اعتباره، مع التنبيه إلى أن مجرد جريان العطف بين ألفاظ مفردة، تتشارك في علة أو معنى يدل عليه النص، وهو ما سماه الأصوليون بعطف المفردات أو عطف المفرد الناقص: لا أحسب أنه يدخل في باب دليل الاقتران، بل هي دلالة نصية

صريحة، قامت على عطف يجمع سائر المعطوفات مع الحكم الذي ورد بالنص، وإيراد الباحثين له في حالات دليل الاقتران محل أشكال ولا حاجة إليه.

ولقد وقفت على كلام للإمام ابن الجوزي فكأنه يشير إلى هذا المعنى عند تفسير قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [المائدة: ٩٠] إذ يقول: "كيف ذكر في هذه الآية أشياء، ثم قال: فاجتنبوه؟ فالجواب: أن الهاء عائدة على الرجس، والرجس واقع على الخمر، والميسر، والأنصاب، والأزلام، ورجوع الهاء عليه بمنزلة رجوعها على الجمع الذي هو واقع عليه، ومنبئ عنه" (٣). فوصفها بـ (الرجس) يعود عليها جميعا بدلالة ظاهر النص لا بدلالة الاقتران، بخلاف ما لو أراد مستدل أن يعتبر الاقتران هنا لينتهي إلى حقيقة هذا الرجس، فهذا وصف يتعلق بمعنى خارج عن النص، والله أعلم.

ومثله ما يكون من الاقتران بين أكثر من جملة تامة اشتركت في ارتباطها بعلّة أو معنى في ذات النص. ومثاله: قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} [البقرة: ٤٣]، فوجوب أداء الزكاة جاء بدليل الأمر الوارد في النص لا بدليل الاقتران، والاستدلال للصلاة بهذا النص يماثلها الاستدلال للزكاة لأن الحكم المشترك هو ما ورد في النص فاستحقة كل المعطوفات، ومثله كثير من الشواهد التي تساق في التمثيل لدلالة الاقتران القوية لدى عدد من الباحثين، وأحسب أنه يحتاج إلى مراجعة ونظر، والله أعلم. أما الحالة الثانية: أن يكون الحكم المستدل له خارجا عن النص الذي وقع فيه الاقتران، ودليله نص آخر ارتبط فيه الحكم بأحد المقترنات، فيستدل لمجرد اقتران الأشياء الأخرى معه في النص الذي وقع فيه الاقتران على اشتراكها في حكم واحد، وهذه الحالة لا يستقيم - عند الكثيرين - اعتبارها في الاستدلال، وإذا اعتبرت

وينظر -أيضا- لمزيد من التفصيل الجيد: البحث المعنون له بـ: (الاقتران في النظم وأثره في الاقتران في الحكم) لمحدث مصطفى أحمد. (٣) زاد المسير (٥٨٢/١).

(١) بدائع الفوائد (١٨٣/٤).
(٢) فحاصل النظر في حقيقة الأقوال يؤدي إلى أن القول بالتفصيل هو قول الجمهور من المتقدمين والمتأخرين، بخلاف ما نص عليه من سبقت الإشارة إليهم، والله أعلم.

إنما هو على من وجبت عليه الصلاة، وقال: كيف يكون على يتيم صغير فرض الزكاة، والصلاة عنه ساقطة وكذلك أكثر الفرائض؟...، ثم إن الشافعي رد عليهم قولهم وأطال الكلام في ذلك^(٤).

والحالة الثالثة: أن تتعدد الجمل في سياق النص وكل منها مستقل بنفسه، وهنا يكون الاستدلال بالاقتران ضعيفا، إلا أن تحتف به قرائن تقويته^(٥)، ومثال ذلك من قوله ﷺ: "لا يبولن أحكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه"^(٦)، قال الإمام ابن القيم: "فالتعرض لدلالة الاقتران هاهنا في غاية الضعف والفساد، فإن كل جملة مفيدة لمعناها وحكمها وسببها وغايتها منفردة به عن الجملة الأخرى، واشتراكهما في مجرد العطف لا يوجب اشتراكهما فيما وراءه"^(٧).

فالمأمل في هذه الحالة يجد انفصالا بين العبارات لا يتيح إعمال دليل الاقتران، ومثاله من كلام الناس: "قم إلى الصلاة، ثم افع ما بدا لك"، فلا يصح هنا أن يشترك المقصود من الخطاب في الجملة الأولى بالثانية لمجرد اقتران الجملتين في ذات الخطاب، وإنما يكون المقصود شيئا آخر كأن يكون للترتيب أو من قبيل الوعظ أو التحذير، وهكذا.

٣. التوسع في إعمال دلالة الاقتران وعدم تحرير ضوابط الاحتجاج بها من أهم ما دفع بعض المخالفين إلى الاستشكال والميل إلى القول بضعفها، مثال ذلك ما

فستقضي إلى خلل في الأحكام المستخرجة في من المسائل الفرعية ولن تخلو من تكلف، وستصبح أداة غير منضبطة في الوصول إلى الحكم.

ولعل في قول العلامة ابن القيم ما يمكن أن يفهم منه هذا المعنى، وذلك حين أعقب حديثه عن الموطن الذي تظهر فيه قوة دلالة الاقتران فقال: "ولفائل أن يقول: اشتراك المستحب والمفروض في لفظ واحد عام لا يقتضي تساويهما لا لغة ولا عرفاً، فإنهما إذا اشتركا في شيء لم يمتنع افتراقهما في شيء، فإن المخالفات تشترك في لازم واحد، فيشتركان في أمر عام ويفترقان بخواصهما، فالاقتران كما لا يثبت لأحدهما خاصية لا ينفيها عنه، فتأمل، وإنما يثبت لهما الاشتراك في أمر عام فقط"^(١).

كما نص المجد ابن تيمية على هذا المعنى فقال: "القران بين الشئيين في اللفظ لا يقتضي التسوية بينهما في حكم غير المذكور، وبه قالت الشافعية"^(٢).

ومن واضح الشواهد لهذا: استدلالهم بقوله تعالى {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة} على عدم وجوب الزكاة على الصبي في ماله^(٣)، إذا لا علاقة لهذا الحكم بسياق النص واستخراجه منه بدليل الاقتران تكلف مشكل، والإمام الشافعي لما نقل عدم وجوب الزكاة على اليتيم عن بعضهم قال: "واحتج بأن الله يقول: {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة} وذهب إلى أن فرض الزكاة

(٣) وقد نقل العلامة فخر الإسلام البزدوي في أصوله عن بعض العلماء: "أن القران يوجب أن لا تجب الزكاة على الصبي والمجنون، قالوا: لأن العطف -أي في هذه الآية- يقتضي الشركة...". (٢٦١/٢).

(٢) الأم (٢/٣٧ وما بعدها). والجمهور على وجوب الزكاة في جميع أموال الصبي، ومن الجمهور الأئمة مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، وروي عن جمع من الصحابة والتابعين. انظر: المغني لابن قدامة (٤٨٨/٢)، والمجموع شرح المذهب للنووي (٣٠٢/٥).

(٥) وللعلامة الزركشي في كتابه: تصنيف المسامع بجمع الجوامع تفصيل مهم لا يسع المقام لإبراده، انظره في (٧٥٣/٢ وما بعدها).

(٦) الحديث أخرجه البخاري (٥٧/١) - برقم (٢٣٩)، ومسلم (٢٣٥/١) - برقم (٢٨٢).

(٧) بدائع الفوائد (١٨٣/٤).

(١) بدائع الفوائد (١٨٣/٤). ولقد مثل الإمام ابن القيم لهذا بقوله ﷺ "عشر من الفطرة"، وأن ما أورده النص من كون المذكورات من الفطرة لا يقتضي أن تتساوى كلها في درجة الحكم فتكون جميعها من الواجبات أو المندوبات، بل هي تشترك في كونها من الفطرة وإن اختلفت ما بين الوجوب والاستحباب. وهو ما يفهم من قوله: " فإذا جعلت الفطرة بمعنى السنة، والسنة هي المقابلة للواجب ضعف الاستدلال بالحديث على وجوب الختان؛ لكن تلك المقدمتان ممنوعتان فليست الفطرة بمرادفة للسنة، ولا السنة في لفظ النبي ﷺ هي المقابلة للواجب، بل ذلك اصطلاح وضعي لا يُحمل عليه كلام الشارع"، والله أعلم.

والحديث أخرجه مسلم (٢٢٣/١) - برقم (٢٦١)، ولفظه: "عشر من الفطرة: قص الشارب، وإغفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، وثنت الإبط، وحلق العانة، وإتيان الماء"، قال زكريا: قال مصنف: ونسبت العائشة إلا أن تكون المضمضة.

(٢) المسودة في أصول الفقه (ص ١٤٦).

بحرف العطف في سياق النص، بينما دلالة السياق هي محصلة القرائن -مقالية أو حالية- في الخطاب.
- دلالة السياق ألطف وأدق وأصح من دلالة الاقتران (٢).

المبحث الثاني: أثر دلالة الاقتران في التفسير والاستنباط من النص القرآني الكريم

المطلب الأول: موقف المفسرين من دلالة الاقتران

ليس من الغريب أن يكون موقف المفسرين من دلالة الاقتران -في مجمله- امتداداً لموقف الأصوليين، وغالب ما تمكنت من الوقوف عليه من كلام المفسرين كان من هذا القبيل -رحم الله الجميع.

ولقد تباينوا في إعمالهم لهذه الدلالة تبعاً لموقفهم منها، فمنهم من رد الاستدلال بها، ومنهم من اعتبرها، ومنهم من تعدد موقفه منها ما بين موطن وآخر.

ولعلي أن أشير في الأسطر التالية إلى بعض الشواهد في تعامل المفسرين مع دلالة الاقتران رداً أو قبولاً:

فأما الذين لم يأخذوا بها أو نصوا على ضعفها، فمن شواهد أقوالهم ما قاله العلامة ابن عادل في تفسير قوله تعالى ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]: "وقد أجمع المفسرون على أن المراد بالزينة هنا لبس الثياب التي تستر العورة، وقد أمر بها بقوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾، والأمر للوجوب، فثبت أن أخذ الزينة واجب.. ووجب حمل الزينة على اللبس عملاً بالنص بقدر الإمكان، فدل على وجوب ستر العورة عند إقامة الصلاة. فإن قيل إنه عطف عليه قوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ وذلك أمر إباحة، فوجب أن يكون قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ أمر إباحة أيضاً والجواب لا يلزم من ترك الظاهر المعطوف تركه في المعطوف عليه، وأيضاً دلالة الاقتران ضعيفة.."(٣).

عبر عنه الإمام الشوكاني في تعليقه القول بعدم حجية هذه الدلالة، حيث قال: "دلالة الاقتران ليست بحجة كما تقرر في الأصول لكثرة اقتران الواجب بما ليس بواجب، كما في قوله تعالى: ﴿خُذُوا فُغُلُوه. ثُمَّ الْجَجِيمَ صَلُّوه. ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ. إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. وَلَا يَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٤]، فقرن ما بين الإيمان الذي هو أعظم الواجبات، وبين الحض على طعام المسكين الذي ليس بواجب"(١).

٤. صحة الاستدلال بدلالة الاقتران يستلزم تحريراً محكماً لضوابط إعمالها، فهي في بعض حالاتها قوية الدلالة، وفي أخرى ضعيفة، وفي ثالثة تحتاج إلى ما تعتضد به من النظر والاجتهاد الذي يضيف إليها من القرائن والشواهد ما يرقى بها إلى درجة الاستدلال المعتبر، ولا يزال هذا التحرير بحاجة إلى مزيد من عناية المتخصصين، مما سوف يضاعف من الإفادة من هذه الدلالة المهمة.

٥. ثمة تقارب بين دليل الاقتران ودليل السياق، حتى ظننت في بعض مراحل البحث بأنهما مصطلحان يعودان إلى شيء واحد، ثم وقفت على تحرير جيد في التفريق بينهما للباحث سعد العنزي في أطروحته (دلالة السياق عند الأصوليين)، وحاصل ما أورده من هذه الفروقات ما يأتي:

- الاقتران يستفاد من السياق، كما يستفاد العموم والخصوص والإطلاق والقيد، وليس العكس.

- دلالة السياق أشمل من دلالة الاقتران؛ لأن دلالة الاقتران متولدة عن قرينة في الخطاب، جاءت نتيجة اجتماع كلامين

(٣) الباب (٨٨/٩).

(١) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (٥١٥٥/١٠).

(٢) دلالة السياق عند الأصوليين للباحث سعد العنزي (ص ٣٣٠).

كما أن من أمثلة ذلك ما أورده الإمام السيوطي في قوله تعالى: {وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِّنْ مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ} [النساء: ١٠٢]، قال رحمه الله: "ظهر لي من هذه التسوية استنباط أحسن من هذا؛ وهو أنه يجوز الجمع بالمرض كما يجوز الجمع بالمطر لأنه تعالى سوى بينهما" (٧). وإن في سائر ما سوف أورده من الشواهد في بيان أغراض دلالة الاقتران في المطلب الثالث من هذا المبحث -والتي تتعدد فيها صور أعمال المفسرين لهذه الدلالة- ما يؤكد اعتبار كثير من المفسرين لها واستفادتهم منها في التعامل مع النص القرآني الكريم. المطلب الثاني: الأغراض التي يتوصل إليها المفسر بإعماله دلالة الاقتران:

سبق الحديث أهمية إعمال دلالة الاقتران -في مجال علم التفسير- فيما هو أوسع من مجرد الاستدلال على الأحكام، وما أود التأكيد عليه هنا أهمية الإدراك الدقيق لما هو متفق وما هو مختلف بين مجالات العلوم عند تناول بعض المسائل المشتركة، ومثالها هنا أدوات الاستدلال التي يمكن التوصل من خلالها إلى ما يستخرج من النص الشرعي، وبعض ذلك مما يخفى في ظاهر النص. ومما تحسن الإحالة إليه في تأكيد هذا المعنى، ما عني به الدكتور فهد الوهبي في بحثه المعنون له بـ: (المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه)، وكان مما قاله في مبتدئه: "وعند النظر في تلك المؤلفات التي عني أهلها بالقرآن الكريم،

وهذا الإمام الجلال السيوطي يقول عند قوله تعالى: {كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} [الأنعام: ١٤١]: "واستدل بالآية على أن الاقتران لا يفيد التسوية في الأحكام لأن الله تعالى قال: {كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ، وَآتُوا حَقَّهُ} فقرن الأكل وليس بواجب اتفاقاً بالإتيان وهو واجب اتفاقاً" (١) (٢).

أما العلامة أبو بكر ابن العربي فقال عند هذه الآية: "وليس يمتنع في الشريعة اقتران المباح والواجب.." (٣)، وتابعه القرطبي رحمه الله فقال: "فهذان بناءان جاء بصيغة أفعل، أحدهما مباح .. والثاني واجب، وليس يمتنع في الشريعة اقتران المباح والواجب" (٤).

وفي تفسيره لقوله تعالى: {فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا} [الفرقان: ٥٤] قال الإمام الشنقيطي: "تنبيه: اعلم أن ما ذكره صاحب «الدر المنثور» عن قتادة مما يقتضي أنه استنبط من قوله تعالى في هذه الآية: أن الصهر كالنسب في التحريم، وأن كل واحد منهما تحرم به سبع نساء لم يظهر لي وجهه، ومما يزيده عدم ظهور ضعف دلالة الاقتران عند أهل الأصول، كما تقدم إيضاحه مراراً، والعلم عند الله تعالى" (٥).

وأما الشواهد على من اعتبرها من المفسرين، فأول ما يرد منها إعمال الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما في قوله بوجوب العمرة، محتجاً باقترانها بالحج في الآية الكريمة: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} [البقرة: ١٩٦]، قال ابن عباس: "إنها لقريئة الحج في كتاب الله" (٦).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٩٩/٧).

(٥) أضواء البيان (٦٨/٦).

(٦) نقل قوله ابن قدامة في المغني (٢١٨/٣)، وسيأتي في المطلب الثالث من هذا المبحث مزيد بيان لاستدلال العلماء بهذه الآية في مسألة وجوب العمرة.

(٧) الإكليل في استنباط التنزيل (٥٨٧/٢).

(١) الإكليل في استنباط التنزيل (ص ١٢٢).

(٢) استدل عامة أهل العلم على وجوب زكاة الخارج من الأرض بهذه الآية، وكان قول من قال بإعمال دلالة الاقتران في هذه الآية سبباً لعدم اعتبارها عند القائلين بتضعيفها، إذ لم يلزم من هذا الاقتران في اللفظ التسوية في الحكم، فالأكل ليس واجباً والزكاة واجبة، فدل ذلك عندهم على ضعف دلالة الاقتران في الاشتراك في الحكم، مع ملاحظة أن الاقتران هنا كان بين جملتين تامتين وهي الحالة التي ينص على ضعف دليل الاقتران فيها من قال بالتفصيل - كما سبق.

(٣) أحكام القرآن (٢٨٣/٢).

نجد الاشتراك الواضح في عدد من العلوم مع الاختلاف البين في طريقة البحث والدراسة. كما نجد في داخل تلك العلوم المشتركة مسائل قد انفرد بدراستها علماء فن دون غيرهم وأكثر من انفرد بذلك علماء أصول الفقه. والناظر في بعض هذه المسائل المزيدة يرى أثرها في تفسير القرآن الكريم^(١). ولقد استعنت المولى جل وعلا في استخراج الأغراض التي يمكن للمفسر أن يعمل دلالة القرآن في بلوغها من خلال النص القرآني الكريم، وخلصت -فيما أحسب- إلى أربعة، أسوقها وأستشهد بما تيسر عليها:

الغرض الأول: بيان المعنى، والترجيح فيه

وهو أصل التفسير ولبّه، فيكون لدلالة الاقتران أثر في وصول المفسر إلى المعنى المراد، بتبيين المجل أو تقييد المطلق أو تخصيص العام، أو غيره مما يؤثر في القول به حصول الاقتران المعتبر بين المفردات أو الجمل والعبارات، وقد يعتري هذا البيان للمعنى خلاف عند المفسرين يحسمه صاحب الترجيح بإعماله دلالة الاقتران، وأحسب أن لكل هذا أثراً مهماً في الانتهاء إلى المعنى الصحيح للنص القرآني الكريم، مما يعني حاجة المفسر إلى اعتبار دلالة الاقتران في مواطنها. ولقد سبق أن أشرت إلى استدلال الإمام أحمد رحمه الله بالقرينة في باب التخصيص في قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} [المجادلة: ٧]، حيث قال: "المراد به العلم.. لأنه افتتح الخبر بالعلم فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ}، وختمه بالعلم فقال: {إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}"^(٢).

وفي شاهد آخر: أورد المفسرون -وغيرهم- عند قوله تعالى: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ

قَانِتِينَ} [البقرة: ٢٣٨] في معنى الصلاة الوسطى ما ترتب على الأخذ بدليل الاقتران. قال الإمام ابن كثير: "وقد اختلف السلف والخلف فيها: أي صلاة هي؟ فقيل: إنها الصُّبْح، حكاه مالك في الموطأ بلاغاً عن علي، وابن عباس، ثم قال "وهو الذي نصَّ عليه الشافعي رحمه الله محتجاً بقوله: {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} وَالْقُنُوتُ عِنْدَهُ فِي صَلَاةِ الصُّبْح"^(٣). وقال العلامة القرطبي: "وقد استدل من قال: إنها الصبح بقوله تعالى: {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ}"^(٤).

وعليه، فإن قول الإمام الشافعي وغيره^(٥) ممن قال بأنها صلاة الصبح جاء من إعمال الاقتران في سياق الآية بين الأمر بالمحافظة على الصلاة الوسطى، وبين الأمر بالقنوت في قوله تعالى {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة: ٢٣٨]، والصلاة التي فيها القنوت صلاة الصبح، فدل على أن الصلاة الوسطى صلاة الصبح بمقتضى دليل الاقتران. قال الماوردي -بعد نقله أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يثبت في صلاة الصبح: "ولذلك ذهب إلى أن الصلاة الوسطى هي الصبح، لأن القنوت فيها، والله تعالى يقول: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة: ٢٣٨]"^(٦). وقال ابن قدامة في تعليل القول بأنها الصبح: "قول الله تعالى: {وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة: ٢٣٨]، والقنوت: طول القيام وهو مختص بالصبح"^(٧).

وهذا الإمام الشنقيطي -وعلى رغم تكراره القول بضعف دلالة الاقتران^(٨)- يناقش الذين استدلووا على عدم قبول توبة الزنديق من قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ نُقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ} [آل عمران: ٩٠] قال ما نصّه:

العصر، وهو الصحيح. لوجود الأحاديث الصريحة المعارضة المرفوعة عنه ﷺ، من ذلك قوله ﷺ في يوم الأحزاب: "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر..." أخرجه مسلم (٤٣٧/١) - برقم (٦٢٧). وانظر: أحكام القرآن للشافعي (٦٠-٥٩/١) والاستذكار (٤٢٤/٥). (٦) الحاوي الكبير (١٥٢/٢) **...إِلَى الْإِحَالَةِ؟** (٧) المغني ١٩/٢ وانظر: الشرح الكبير (١٤٣/٣) ... (٨) وقد سبق في أكثر من موطن.

(١) المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه (ص ٥). (٢) نقله القاضي أبو يعلى في كتابه العدة في أصول الفقه (٤٢٠/٤). (٣) تفسير القرآن العظيم (٦٤٦/١). ولقد انتصر الإمام ابن كثير للدليل بعد إيراده للأقوال في المقصود بالصلاة الوسطى، كما سبقت الإشارة إليه في موطن سابق. (٤) الجامع لأحكام القرآن (١٩٩/٣). (٥) كما ذهب إلى أن الصلاة الوسطى هي صلاة الصبح الإمام مالك وأصحابه، وذهب الإمامان أبو حنيفة وأحمد وأصحابهما إلى أنها صلاة

قال الإمام الشوكاني: "فليس المراد بالرجس هنا النجس بل الحرام كما يفيد السياق وهكذا في قوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ} [الأنعام: ١٤٥] أي حرام"، ثم قال: "وفي الآية الأولى ما يمنع من حملها على أن المراد بالرجس النجس وذلك اقتران الخمر بالميسر والأنصاب والأزلام فإنها طاهرة بالإجماع" (٢). وقال العلامة الطاهر ابن عاشور -في معرض رده على القائلين بالنجاسة الحسية للخمر: "ولم يقولوا بذلك في قراح الميسر، ولا في حجارة الأنصاب، ولا في الأزلام، والتفرقة بين هذه الثلاث وبين الخمر لا وجه لها من النظر" (٣).

ولقد نقل العلامة محمد الأمين الشنقيطي -بعد أن أشار إلى قول جمهور العلماء بأن الخمر نجسة العين- قول بعض المخالفين وما استندوا إليه فقال: "وخالف في ذلك ربيعة، والليث، والمزني صاحب الشافعي، وبعض المتأخرين من البغداديين والقرويين، كما نقله عنهم القرطبي في «تفسيره»، واستدلوا لطهارة عينها بأن المذكورات معها في الآية من مال ميسر، ومال قمار، وأنصاب، وأزلام ليست نجسة العين، وإن كانت محرمة الاستعمال" (٤). فترجح القول -عند هؤلاء رحمهم الله- بأن مقصود الرجس الوارد في الآية ليس النجاسة العينية كان مستندا على اقتران الخمر والميسر بالأنصاب والأزلام، وهي ما لا نجاسة في أعيانها وإنما يصح فيها الوصف بالنجاسة المعنوية، فيشترك الجميع في ذات الوصف والمعنى.

وفي قوله تعالى: {فَكَاتَبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِمَّا لَِلَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ} [النور: ٣٣] وقع الخلاف بين المفسرين في المخاطب بقوله: {وَآتُوهُمْ}، هل هم السادة الذين كاتبوهم في أن

"فإن قيل: إن هذه الآية الدالة على عدم قبول توبتهم أخص من غيرها؛ لأن فيها القيد بالردة وازدياد الكفر، فالذي تكررت منه الردة أخص من مطلق المرتد، والدليل على الأعم ليس دليلا على الأخص؛ لأن وجود الأعم لا يلزم وجود الأخص، فالجواب: أن القرآن دل على توبة من تكرر منه الكفر إذا أخلص في الإنابة إلى الله، ووجه الدلالة على ذلك قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا} [النساء: ١٣٧] ثم بين أن المنافقين داخلون فيهم بقوله تعالى: {بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} [النساء: ١٣٨] الآية، ودلالة الاقتران وإن ضعفها بعض الأصوليين فقد صححتها جماعة من المحققين، ولا سيما إذا اعتضدت بدلالة القرينة عليها كما هنا؛ لأن قوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا. بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} [النساء: ١٣٧-١٣٨] فيه الدلالة الواضحة على دخولهم في المراد بالآية، بل كونها في خصوصهم قال به جماعة من العلماء، فإذا حققت ذلك فاعلم أن الله تعالى نص على أن من أخلص التوبة من المنافقين تاب الله عليه بقوله: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا. مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا} [النساء: ١٤٥-١٤٧] (١).

أما إعمال دلالة الاقتران في ترجيح معنى وقع فيه الخلاف: فمن أظهر شواهد خلافه في معنى (الرجس) الذي ورد في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [المائدة: ٩٠]، وهو المعنى الذي ترتب عليه القول بنجاسة الخمر من عدمها في المسألة الشهيرة عند الفقهاء رحمهم الله.

(١) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص ٥٠).

(٢) السيل الجرار (ص ٢٥).

(٣) التحرير والتنوير (٢٥/٧).

(٤) أضواء البيان (١/٤٢٨).

يسقطوا عنهم شيئاً من قيمة التكاثر، أم هم عموم المسلمين في استحقاق المكاتبين للأخذ من زكاتهم^(١).

ولقد اختار بعض المفسرين القول الأول استدلالاً بهذا الاقتران بين العبارتين في الآية الكريمة، قال العلامة ابن عاشور: "والظاهر أن الخطاب في قوله: {وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ} [النور: ٣٣] موجه إلى سادة العبيد ليتناسق الخطابان، وهو أمر للسادة بإعانة مكاتبهم بالمال الذي أنعم الله به عليهم، فيكون ذلك بالتخفيف عنهم من مقدار المال الذي وقع التكاثر عليه. وكذلك قال مالك: يوضع عن المكاتب من آخر كتابته ما تسمح به نفس السيد. وحدده بعض السلف بالربع وبعضهم بالثلث وبعضهم بالعشر. وهذا التخفيف أطلق عليه لفظ (الإيتاء) وليس ثمة إيتاء، ولكنه لما كان إسقاطاً لما وجب على المكاتب كان ذلك بمنزلة الإعطاء"^(٢).

الغرض الثاني: الاستدلال على الأحكام التكليفية الخمسة

وهو الغرض الأظهر، وشواهد كثيرة سبق إيراد عدد منها، وفيه تقع منطقة الاشتراك في إعمال هذه الدلالة بين الأصوليين والفقهاء وبين المفسرين، ولا ريب بأن الإعجاز البلاغي الذي يتسم به الكتاب الحكيم يجعل من إعمال دلالة القرآن وما شابهها سبيلاً إلى استخراجات دقيقة في باب الاستدلال الفقهي التكليفي.

وإن في مسألة نجاسة الخمر، وحكم إخراج الزكاة من مال الصبي، وحكم أكل لحوم الخيل، شواهد من الاحتجاج بدليل

الاقتران للوصول إلى حكم شرعي، وكله مما سبق بيانه في مواطنه من هذا البحث.

كما يمكن الإشارة إلى ما استدل به القائلون بوجوب العمرة من قوله تعالى: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} [البقرة: ١٩٦] ، فدلالة النص الظاهرة من الآية الكريمة إنما هي في وجوب الإتمام للحج والعمرة على السواء. ولكننا نجد أن عدداً من أئمة الفقه استدلوا بهذا الاقتران اللفظي بينهما في الآية الكريمة على إلحاق العمرة بالحج في الوجوب على المكلف المستطيع. وممن قال بهذا الإمام الشافعي مستدلاً باقتران العمرة بالحج في الآية^(٣). وقال ابن قدامة في الاستدلال على وجوبها: "ولنا قول الله تعالى: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ} [البقرة: ١٩٦] ومقتضى الأمر الوجوب، ثم عطفها على الحج والأصل التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه. قال ابن عباس: إنها لقريئة الحج في كتاب الله"^{(٤) (٥)}.

الغرض الثالث: استنباط المناسبات والإشارات والمعاني التدبرية

والاستنباط^(٦) ثمرة من ثمار التدبر والنظر الفاحص في هدايات القرآن، وطريق للوصول إلى المعاني الخفية المترتبة على ما يظهر من معنى النص القرآني الكريم، فمجاله واسع ومتعدد، وبه يكون الانتفاع من كلام الله تعالى أبلغ، وبعبارة المفسرين به يتحقق مقصود التزكية والتذكر والاهتداء الذي أراده الله تعالى للنفوس المؤمنة وهي تنهل من القرآن الكريم.

أما المشهور عند الحنفية والمالكية فهو القول بأن العمرة سنة، وأجابوا عن الاستدلال بالآية بأنها إنما تدل على وجوب إتمام الحج والعمرة بعد الشروع فيهما وهو أمر متفق عليه.
انظر في بسط المسألة الاستنكار (١١/٢٤١) ، وعارضة الأحوزي (١٢٧/٤) ، ومجموع الفتاوى (٥/٢٦).
(٦) يمكن أن نعرف الاستنباط بأنه: (استخراج ما خفي من النص بطريق صحيح) ، وهو التعريف الذي وفق في وضعه الدكتور فهد الوهبي في كتابه القيم: منهج الاستنباط من القرآن الكريم، انظره وما صاحبه من إيراده لعدد من التعريفات ومناقشتها في (ص ٤٤) وما قبلها، وكذلك بيانه الوافي للفرق بين التفسير والاستنباط ، كما في (ص ٥٨) وما بعدها.

(١) أسهب الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب- في ذكر أقوال المفسرين ومناقشتها، وذكر ثلاثة أقوال للمفسرين ولم يختار واحداً منها. انظره في (٣١٩/١١) وما بعدها.

(٢) التحرير والتنوير (٢٢٠/١٨).

(٣) انظر: البحر المحيط (١١١/٨).

(٤) المغني (٢١٨/٣).

(٥) وممن قال بوجوب العمرة أيضاً: الإمام أحمد في أصح أقواله وهو المذهب عند الحنابلة، وهو قول إسحاق والثوري والأوزاعي وغيرهم.

وفي قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} [البقرة: ٢٨٢]: رد الزركشي ما استدل به من استدلال على أن التقوى سبب للتعليم، وقال: "والمحققون على منع ذلك"^(٣)، لكن هذا لا يعني وجود معنى خفي يدل عليه هذا الاقتران الذي ما جاء عبثاً، وقد أشار الإمام ابن تيمية إلى ما ذكره الزركشي، ثم قال: "وقد يقال العطف قد يتضمن معنى الاقتران والتلازم كما يقال: زني وأزورك.." ثم قال: " فقلوه: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} [البقرة: ٢٨٢] قد يكون من هذا الباب فكل من تعليم الرب وتقوى العبد يقارب الآخر ويلزمه ويقضييه فمتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك ومتى انتقاه زاده من العلم وهلم جرا"^(٤)، أما الإمام ابن القيم فله رأي مخالف في فهم هذه الآية حيث قال: " وأما قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} [البقرة: ٢٨٢] فليس من هذا الباب بل هما جملتان مستقلتان طلبية وهي الأمر بالتقوى، وخبرية وهي: قوله تعالى: {وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} أي: والله يعلمكم ما تتقون..^(٥)، ووافقه الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره المنار^(٦).

وفي قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [آل عمران: ٢١]. يستخرج الإمام ابن رجب رحمه الله معنى لطيفاً في أن العلماء والأميرين بالمعروف والناهين عن المنكر هم خلفاء الأنبياء، بدليل اقتران ذكرهما في الآية الكريمة، فيقول: "ولهذا المعنى كان أشد الناس عذاباً من قتل نبياً لأنه سعى في الأرض بالفساد، ومن قتل عالماً فقد قتل خليفة نبي، فهو ساع في الأرض بالفساد أيضاً؛ ولهذا قرن الله بين قتل الأنبياء وقتل العلماء الأميرين بالمعروف..^(٧).

والمقصود هنا أن نشير إلى فائدة إعمال دلالة الاقتران في الاستنباط القرآني، سواء كان استخراجاً للمعاني التعبدية وما يتعلق بالتركية وعبادات القلب والجوارح والتهديب والأخلاق والمعاملات وغيرها، أو كان من قبل استخراج المناسبات بين العبارات المقترنة في سياق آية أو آيات متتابعة.

وإن من شواهد هذا في كلام المفسرين ما أشار إليه العلامة أبو بكر ابن العربي عند قوله تعالى: {كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} [الأنعام: ١٤١]، مستخرجا المناسبة في الاقتران بين الأكل من الثمر وإيتاء الحق الواجب كما في سياق الآية، يقول رحمه الله " وليس يمتنع في الشريعة اقتران المباح والواجب؛ لما يأتي في ذلك من الفوائد، ويتركب عليه من الأحكام، فأما الأكل فلقضاء اللذة، وأما إيتاء الحق فلقضاء حق النعمة، فله تعالى على العبد نعمة في البدن بالصحة، واستقامة الأعضاء، وسلامة الحواس، ونعمة في المال بالتملك والاستغناء، وقضاء اللذات وبلوغ الآمال، وفرض الصلاة كفاء نعمة البدن، وفرض الزكاة كفاء نعمة المال، وبدأ بذكر نعمة الأكل قبل الأمر بإيتاء الحق؛ لبيان أن الابتداء بالنعمة كان من فضله قبل التكليف..^(٨).

وهاهو الإمام ابن تيمية رحمه الله يستنبط -من جراء الاقتران- معنى بديعاً فيقول: "ولن يقوم الدين إلا بالكتاب والميزان والحديد؛ كتاب يهذى به، وحديد ينضره كما قال تعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ} [الحديد: ٢٥]، فالكتاب به يقوم العلم والدين، والميزان به تقوم الحقوق في العقود المالكية والقُبُوض، والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين"^(٩).

(٦) (١٠٧/٣).
(٧) مجموع رسائل ابن رجب (١/٣٢).

(١) أحكام القرآن (٢/٢٨٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/٣٦).
(٣) البرهان (٤/١٤٣).
(٤) مجموع الفتاوى (١٨/١٧٧).
(٥) مفتاح دار السعادة (١/٤٩٣).

في تقرير لعظم حق الوالدين بدليل اقترانه بحق الله تعالى في مواطن عدّة من كلام الله العزيز .

وعند الآية الكريمة : {إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ . وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ} [الحاقة: ٣٣-٣٤] توقف عدد من المفسرين مع ما يترتب على اقتران العبارتين في هذا السياق من مكانة الصدقة وخطر منع إيتاء المسكين حقه من الطعام . من ذلك ما قاله العلامة ابن جزي: "وهذه الآية تدل على عظم الصدقة وفضلها، لأنه قرن منع طعام المسكين بالكفر بالله.." (٤) ، وقال ابن حيان رحمه الله: "وذلك يدل على عظم ذنب من لا يحض على إطعام المسكين، إذ جعل قرين الكفر، وهذا حكم ترك الحض، فكيف يكون ترك الإطعام؟" (٥).

وقال العلامة الشوكاني: " وفي جعل هذا قريناً لترك الإيمان بالله من الترغيب في التصديق على المساكين وسد فاقتهم وحث النفس والناس على ذلك ما يدل بأبلغ دلالة ويفيد أكمل فائدة على أن منعهم من أعظم الجرائم وأشد المآثم" (٦) .

الغرض الرابع: تأكيد المعنى أو تقريبه أو بيان التلازم أو المفارقة بين شيئين

ولقائل أن يقول بأن هذا الغرض يخرج من كونه دلالة يفيدها الاقتران إلى كونه صورة من البيان اللغوي الذي اتسم القرآن بأرقى رتبته وأسمى درجاته، والجواب عن هذا أن تأثير الاقتران هنا يدخل في المفهوم الموسع -الذي قصده هذا البحث- فيما ينتفع به المفسر وهو يدرس النص القرآني الكريم ويهتدي به .

وسوف أشير هنا إلى بعض الشواهد التي وقفت عليها مما يظهر فيها تأثير الاقتران على الإضافة في المعنى: تأكيداً أو تفصيلاً أو إيضاحاً أو تقريراً للتلازم بين شيئين أو تفريقاً بين شيء وغيره، ولن يكون المقصود دراسة ظاهرة الاقتران في

وعند قوله تعالى: {يُؤْفُونَ بِالَّذِرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا . وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا} [الإنسان: ٧-٨]. يشير الرازي إلى معنى يستخرجه من الاقتران فيقول: "مجامع الطاعات محصورة في أمرين: التعظيم لأمر الله تعالى، وإليه الإشارة بقوله: {يُؤْفُونَ بِالَّذِرِ}، والشفقة على خلق الله، وإليه الإشارة بقوله: {يُطْعِمُونَ الطَّعَامَ}" (١).

ولعلي أنقل هنا ما استنبطه الإمام الشنقيطي في قوله تعالى: {وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٨] ، فوقف عند قوله سبحانه: {وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} وأن فيه إشارة إلى منة الله على عباده بما سيأتي من مركوبات تستجد في حياتهم، مع تقرير لمناسبة إيراد هذه العبارة في نهاية الآية الكريمة. قال رحمه الله: "قرينة ذكر ذلك في معرض الامتنان بالمركوبات تدل على أن منه (أي من خلق ما لا يعلمون) ما هو من المركوبات، وقد شوهد ذلك في إنعام الله على عباده بمركوبات لم تكن معلومة وقت نزول الآية، كالطائرات، والقطارات، والسيارات" ثم قال: "وهذه الدلالة التي ذكرنا تسمى دلالة الاقتران، وقد ضعفها أكثر أهل الأصول وصحح الاحتجاج بها بعض العلماء، ومقصودنا من الاستدلال بها هنا أن نذكر: {وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٨] في معرض الامتنان بالمركوبات لا يقل عن قرينة دالة على أن الآية تشير إلى أن من المراد بها بعض المركوبات، كما قد ظهرت صحة ذلك بالعيان" (٢).

وفي قول الله تعالى: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا} [البقرة: ٨٣] يقول العلامة أبو الليث السمرقندي: " وفي هذه الآية بيان حرمة الوالدين، لأنه قرن حق الوالدين بعبادة نفسه" (٣). ومثل هذا المعنى يتعدد عند المفسرين

(٥) البحر المحيط في التفسير (٢٦٣/١٠).

(٦) فتح القدير (٣٤١/٥).

(١) مفاتيح الغيب (٧٤٦/١٨).

(٢) أضواء البيان (٣٣٥/٢).

(٣) بحر العلوم (٦٩/١).

(٤) التسهيل (٤٠٧/٢).

لكونهما أفضل العبادات، وأكمل القربات، عبادات قلبية، وبدنية، ومالية، وبهما يوزن الإيمان، ويعرف ما مع صاحبه من الإيقان^(٦).

ومما يشار إليه -أيضا- تحت هذا العنوان ما يكون في الاقتران بين أمرين ببيان الفرق بينهما وقد يتوهم بأنهما شيء واحد، أو أن بينهما اشتراكا من وجه واقتراكا من وجه آخر. وقد أشار الإمام ابن تيمية إلى هذا المعنى فيما تقرنه الآيات بين لفظ الفقير والمسكين على سبيل المثال، ومما قال: "وتنوع دلالة لفظ الشيء في عمومته وخصوصه بحسب الأفراد والاقتران كثير" ثم قال: "وفي لفظ الفقير والمسكين إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر وإذا اقترن اختص"^(٧).

المطلب الثالث: أهم الضوابط في إعمال دلالة الاقتران في التفسير والاستنباط القرآني:

١- أن يكون الاقتران معتبرا في تحقيق اشتراك المعنى -الذي يتعامل معه المفسر- بين هذه المقترنات في الاستدلال أو الاستنباط -أو غيره مما أوردته في الأغراض كما في المبحث الفاتت- بمعنى أن تكون المقترنات قد جاءت بسياق يفيد التسوية أو الاشتراك -من العطف ونحوه- وألا تكون على الصورة التي ضعفها أهل الاختصاص، كأن تكون جملاً تستقل كل واحدة بنفسها، وهي الحالة التي أشار العلامة ابن القيم إلى فساد الاستدلال فيها بالاقتران وقد عَقَّبَ على ذلك قائلاً: "فالتعرض لدلالة الاقتران هاهنا في غاية الضعف والفساد، فإنَّ كلَّ جملة مفيدة لمعناها وحكمها وسببها وغايتها منفردة به عن الجملة الأخرى، واشتراكهما في مجرد العطف لا

القرآن الكريم^(١)، والتي هي سمة جليلة في كتاب الله، إذ يقرن كثيراً من المترادفات أو المتقابلات أو غيرها سواء كانت من الألفاظ: كالشمس والقمر، والليل والنهار، والدنيا والآخرة، والسموات والأرض، والجنة والنار، والظلمات والنور^(٢)، أو كانت من الأحوال والأوصاف: كحال المؤمنين والكافرين، أو مآل وعاقبة أمر كل فريق منهما في الجنة والنار، إلى غير ذلك مما يخرج بسياق البحث عن مقصوده إلى الدراسة اللغوية البلاغية التي لها منطلقها المغاير، ولها ميدانها وتخصصها.^(٣)

ولعلَّ مما يمكن أن يشار إليه من هذا قبيل تأكيد المعنى ما يكون من ضرب المثل وتجسيده، كما في قوله تعالى: {وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى} [البقرة: ١٩٧] قال ابن القيم رحمه الله: "أمر الحاج بأن يتزودوا لسفرهم، ولا يسافروا بغير زاد، ثم نبههم على زاد سفر الآخرة، وهو التقوى؛ فكما أنه لا يصلح المسافر إلى مقصده إلا بزاد يُبَلِّغُه إياه، فكذلك المسافر إلى الله تعالى والدار الآخرة لا يصلح إلا بزاد من التقوى، فجمع بين الزادين"^(٤). ومثله قول الله تعالى: {يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَ أَتِكُمْ وَرِيثًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} [الأعراف: ٣٦] قال ابن القيم: "فجمع بين الزينتين: زينة البدن باللباس، وزينة القلب بالتقوى، زينة الظاهر والباطن، وكمال الظاهر والباطن"^(٥).

كما يمكن أن يكون من قبيل بيان التلازم بين أمرين، كما في قوله تعالى كثيراً: {الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ}، وفي قوله: {يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ}، وقوله: {يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}، وهكذا. وهاهو الإمام السعدي يقول عن تلازم ذكر الصلاة والزكاة: "إن الله تعالى يقرن بين الصلاة والزكاة؛

بوعيد إلا أعقبه بوعود وما جاء بنذارة إلا أعقبها ببشارة". (التحرير والتنوير ١/١٢٢).

(٤) إغاثة اللهفان (١/٥٨).

(٥) إغاثة اللهفان (١/٥٨).

(٦) تيسير الكريم الرحمن (١/٨٣).

(٧) مختصر الفتاوى المصرية (١/١٢٦-١٢٧).

(١) ينظر في هذا الشأن البحث القيم للدكتورة: مريم بنت سليمان العبيد، وهو أطروحة دكتوراه في تخصص البلاغة عنوانها: (بلاغة الاقتران في القرآن الكريم).

(٢) قال الجاحظ في البيان والتبيين (١/٢١): "وفي القرآن معان لا تكاد تفرق مثل: الصلاة والزكاة والجوع والخوف والجنة والنار والرغبة والرهبة والمهاجرين والأنصار والجن والأنس".

(٣) للعلامة ابن عاشور كلام مهم في هذا المعنى تحت عنوان: عادات القرآن، وقد نقل عن الزمخشري والرازي بأن "من عادة القرآن أنه ما جاء

أنه من باب الرخصة أو الاستحباب..^(٥). وهنا استغرب الحافظ الاستدلال بظاهر الآية أن الأكل منها من الواجبات!

٢- أن يتحرر المعنى المشترك الذي من أجله كان هذا الاقتران،

وأقصد بالمعنى ما يمكن أن يفهم أن النص القرآني قصده في اشتراك هذه المقترنات ارتباطها بهذا المعنى، فليس مجرد الاقتران دليل على الاشتراك في الحكم أو المعنى، أو في اللطائف والإشارات والمناسبات، وهذا كثير في كتاب الله الذي اختصه الله تعالى بغاية البيان حتى بلغ درجة الإعجاز في نظمه وبيانه ودلائله وهداياته.

وإذا كان تحديد العلة أساساً في إعمال دلالة القياس، وبإدراكها يكون إلحاق الفرع بالأصل في الحكم، فإنه لابد من تحديد المعنى المشترك المقصود في سياق الاقتران ليصح إعمال هذه الدلالة والاحتجاج بها^(٦).

ولعلّي أزيد المقصود هنا إيضاحاً بالإشارة إلى مسألة تحريم لحوم الخيل، مما أشكل فيه الاستدلال بسبب الخل في تحرير المعنى المشترك في ما جرى فيه الاقتران في قوله تعالى: {وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً} [النحل: ٨].

قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: "استدل من استدل من العلماء -ممن ذهب إلى تحريم لحوم الخيل -بذلك على ما ذهب إليه فيها، كالإمام أبي حنيفة رحمه الله ومن وافقه من الفقهاء؛ لأنه تعالى قرنها بالبيغال والحمير وهي حرام.."^(٧). وقال العلامة القاسمي: "استدل بهذه الآية القائلون بتحريم لحوم الخيل، قائلين بأن التعليل بالركوب يدل على أنها مخلوقة لهذه المصلحة دون غيرها. قالوا: ويؤيد ذلك أفراد هذه الأنواع الثلاثة

يوجب اشتراكهما فيما وراءه"^(١)، كما يعضد هذا ما قاله الإمام ابن دقيق: "وإنما تضعف دلالة الاقتران ضعفاً إذا استقلت الجملة في الكلام، ولم يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيين.."^(٢).

وأحيل إلى ما أورده في المطلب الثاني من المبحث الأول من الحالات التي فصل فيها أهل الاختصاص تجنباً للتكرار، مع الإشارة المهمة إلى أن دائرة اعتبار الاقتران في مجال التفسير مثال ذلك قوله تعالى: {فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ النَّبِيِّ} [الحج: ٢٧] فالاقتران هنا لا دليل فيه على اشتراك الحكم بين هاتين الجملتين التامتين في حكم خارج عن النص، ولذا فإن الاستدلال بها قول غريب، والمشهور واجب الإطعام من الأضحية، ولا يجب الأكل منها، ولو عملنا بدلالة الاقتران في هذه الآية لوجب الأمران، ولكن الاقتران هنا -فيما أفهم- يفيد مشروعية العمل بالأمرين في الأضحية الواحدة، ولا يصح أن يكون دليلاً على وجوبهما.

قال الإمام الطبري: "كلوا من بهائم الأنعام التي ذكرتم اسم الله عليها أيها الناس هنالك، وهذا الأمر من الله جل ثناؤه أمر إباحة لا أمر إيجاب، وذلك أنه لا خلاف بين جميع الحجة أن ذابح هديه أو بدنته هنالك، إن لم يأكل من هديه أو بدنته أنه لم يضيع له فرضاً كان واجباً عليه، فكان معلوماً بذلك أنه غير واجب.."^(٣).

وقال العلامة القرطبي: "وشدت طائفة فأوجبوا الأكل والإطعام بظاهر الآية.."^(٤).

وقال الحافظ ابن كثير: "استدل بهذه الآية من ذهب إلى وجوب الأكل من الأضاحي وهو قول غريب، والذي عليه الأكثرون

(٦) ولعله يزداد المقصود اتضاحاً بضرب المثال، ففي قوله تعالى والخيل والبيغال والحمير
(٧) تفسير القرآن العظيم (٤/٥٥٨).

(١) بدائع الفوائد (٤/١٨٣).
(٢) إحكام الأحكام (١/١٢٧).
(٣) جامع البيان (١١٨/٦١١).
(٤) الجامع لأحكام القرآن (٤/٤٤١٢).
(٥) تفسير القرآن العظيم (٥/٤١٧).

المسكين الذي ليس بواجب، مع ما في أول هذه الآية من الوعيد الشديد..^(٦) مما يمنع من اشتراك العبارتين في حكم واحد. ومما يمكن أن يساق كشاهد لهذا الضابط، ما كان من صنيع الإمام الحافظ ابن كثير، والذي خالف الإمام الشافعي وغيره في تفسيره معنى الصلاة الوسطى - بأن المقصود بها صلاة الفجر - إعمالاً لدلالة الاقتران في قوله تعالى: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة: ٢٣٨]، معللاً - أي ابن كثير - هذا الرد بالأدلة المرفوعة الصريحة بأنها صلاة العصر. قال رحمه الله: "فهذه نصوص لا تحتل شيئاً، ويؤكد ذلك الأمر بالمحافظة عليها..."^(٧)، ثم ساق الأحاديث المهرّبة في تأخير صلاة العصر والتفريط في أدائها.

الخاتمة

بعد أن تفضل المولى - جل وعلا - في إتمام ما تيسر جمعه وتقريره في ثانياً هذا البحث، يمكنني إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها، سائلاً المولى جل في علاه أن يعفو عن كل زلل أو تقصير، وأن يلهمنا الصواب في كل ما نأتي وما نذر. نتائج البحث:

- دلالة الاقتران من الدلالات التي اختلف علماء الأصول في حجبها واعتبارها، والصحيح أنها تكون قوية في أحوال وضعيفة في أخرى، وأن الأولى - من ردها بإطلاق - القول التفصيلي في اعتبارها على حسب الصفة التي وردت بها، والقرائن التي احتقت في سياق النص الذي تضمنها.
- الأكثر من أهل العلم والاختصاص - بعد التحقيق - على القول التفصيلي باعتبارها في حالات دون غيرها، ولا يسلم للقائلين بأن الجمهور على تضعيف دلال الاقتران بإطلاق.

بالذكر وإخراجها عن الأنعام = فيفيد ذلك اتحاد حكمها في تحريم الأكل..^(١).

فهنا استدلال باقتران ذكر الخيل بالحمير والبغال على حكم لم تشر له الآية والاقتران في النص القرآني هنا جاء ليفيد الامتنان، ولا يسلم الاستدلال به على تحريم لحوم الخيل، لأنه حكم من خارج عن النص^(٢).

وقد رد عدد من أئمة التفسير الاستدلال بهذا التحريم من الآية الكريمة. قال الإمام ابن جرير الطبري - بعد إيراده للأقوال في المسألة وترجيحه بالأدليل على تحريم لحوم الخيل: " فأما بهذه الآية فلا يحرم أكل شيء"، ثم قال: "وإنما ذكرنا ما ذكرنا ليدل على أنه لا وجه لقول من استدلل بهذه الآية على تحريم لحم الفرس"^(٣). وقال العلامة البيضاوي: "واستدل به على حرمة لحومها ولا دليل فيه"^(٤).

وعلى نحو ما ذكرنا في هذه المسألة، فإنه يمكن الإشارة إلى عدد من المسائل المشابهة، مما وقع الخلل في الاستدلال فيها بدلالة القران بسبب تقرير معنى لا يسلم للقائلين باشتراكه بين المقترنات لمجرد ورودها في سياق واحد^(٥).

٣- ألا يوجد ما يمنع من الأخذ بهذا الاستدلال، كورود معنى معارض

كما قد يثبت بدلالة أقوى من دلالة الاقتران. مثال لذلك ما أورده العلامة الشوكاني عند قوله تعالى: {إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَلَا يَحِضُّ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ} [الحاقة: ٣٣-٣٤]، حيث قال: "فقرن الحض على طعام المسكين وهو ليس بواجب بنفي الإيمان، وهو رأس الواجبات ..". وقال أيضاً: " فقرن ما بين الإيمان الذي هو أعظم الواجبات، وبين الحض على طعام

(٥) كمسألة إيجاب الزكاة في مال الصبي استدلال بقوله تعالى {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} - كما سبق بيانه.
(٦) فتاوى الشوكاني (١٢/٥٨٤٠).
(٧) تفسير القرآن العظيم (١/٦٥٠).

(١) محاسن التأويل (٦/٣٥٢).
(٢) وانظر في مزيد من مناقشات أقوال المفسرين في هذه المسألة: أضواء البيان (١/٥٢٥) وما بعدها.
(٣) جامع البيان (١٧/١٧٤).
(٤) أنوار التنزيل (٣/٢٢٠).

٣- ألا يوجد ما يمنع من الأخذ بهذا الاستدلال، كورود معنى معارض.

وإن هذا البحث ليوصي أهل العلم والاختصاص بالمزيد من بذل الجهد في تحرير ضوابط الاحتجاج بدلالة الاقتران والتفصيل فيها، لما لها من أثر مهم -كما سبق-، خصوصاً في السياق القرآني الذي يكثر فيه اقتران الألفاظ والجمل، ولا ريب بأنها اقترانات مقصودة لمعنى قد يخفى على البعض، ويظهره الله على أيدي أهل العلم والبصيرة.

اللهم هذا جهد المقل، اللهم فاغفر الزلة، وأقل العثرة، واجعلنا من أهل القرآن الذين هم أهلك وخاصتك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

١. الإتيان في علوم القرآن - المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م، عدد الأجزاء: ٤.

٢. آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - المحقق: مجموعة من المحققين تقديم واعتناء: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٣٤هـ، عدد الأجزاء: ٢٥.

٣. أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام - المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المحقق: مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤. أحكام القرآن - المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، عدد الأجزاء: ٢.

٥. أحكام القرآن - القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ) راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا - دار الكتب

- ينبغي التفريق بين إعمال دلالة الاقتران في معنى مشترك يستخرج من ذات النص الذي وقع فيه الاقتران، وبين إعمالها في معنى خارج عن النص ولا يدل عليه، فالأصل في الحالة الأولى اعتبارها، والأصل في الثانية عدم اعتبارها إلا إن احتقت ما يعضد الاحتجاج بها.

- التوسع في إعمال دلالة الاقتران وعدم تحرير ضوابطها من أهم ما دفع البعض إلى الاستشكال والميل إلى القول بضعفها، ولذا فلا غنى عن التحقيق في تفصيل حالات هذه الدلالة وتحرير صحة الاحتجاج بها في كل حالة.

- للأخذ بدلالة الاقتران في مجال التفسير والاستنباط من النص القرآني الكريم أثر مهم ولا غنى عنه، ومجال إعمالها عند المفسر أوسع من مجرد الاستدلال على الأحكام - كما جرى عليه العمل عند أهل الأصول- ولها وثمرتها متعددة، فيما يمكن أن يجنيه المفسر من جراء حسن إعماله لهذه الدلالة.

- خلص البحث إلى تحديد أهم الأغراض التي يتوصل إليها المفسر بإعماله دلالة الاقتران، وحاصلها ما يأتي:

١. بيان معنى النص القرآني، والترجيح فيما وقع الخلاف فيه
٢. الاستدلال على الأحكام التكليفية، وهو الاعتبار الأصلي لدلالة الاقتران كما تقرر عند الأصوليين.

٣. استنباط المناسبات والإشارات والمعاني التدبرية

٤. تأكيد المعنى أو تقريبه أو بيان التلازم أو المفارقة بين شيئين

- كما وضع البحث أهم الضوابط اللازمة في إعمال دلالة الاقتران في التفسير والاستنباط القرآني، فكانت على النحو التالي:

١- أن يكون الاقتران معتبراً في تحقيق اشتراك المعنى -الذي يتعامل معه المفسر- بين هذه المقترنات.

٢- أن يتحرر المعنى المشترك الذي من أجله كان هذا الاقتران.

١٢. الأشباه والنظائر - المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، عدد الأجزاء: ٢.
١٣. أصول البزدوي - كنز الوصول الى معرفة الأصول، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام البزدوي (المتوفى: ٤٨٢هـ)، الناشر: مطبعة جاويد بريس - كراتشي، عدد الأجزاء: ١.
١٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة بدون - ١٤١٥هـ.
١٥. إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ)، حققه: محمد عزيز شمس، خرج أحايثه: مصطفى بن سعيد إيتيم، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ، عدد الأجزاء: ٢.
١٦. الاقتران حقيقته وحججه - بحث كتبه: أكرم بن محمد أوزيقان، في مجلة الجامعة الإسلامية العدد: ١٤٨.
١٧. الاقتران في النظم وأثره في الاقتران في الحكم - بحث لمدهت مصطفى أحمد - قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر فرع أسبوط.
١٨. الإكليل في استنباط التنزيل - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب - دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
١٩. الإمام بأحاديث الأحكام - المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المحقق: حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، الناشر: دار المعراج الدولية - دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ٢.
- العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٦. اختيارات ابن القيم الأصولية - لأبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة الجزائري، طبعة أولى دار ابن باديس، ودار ابن حزم ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٧. الأدلة الاستثنائية عند الأصوليين (رسالة ماجستير) - تأليف: أشرف بن محمد بن عقلة الكنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ، الناشر: دار النفائس، عمان، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ١.
٨. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) - تحقيق الشيخ: أحمد عزو عناية - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٩. الاستدلال في التفسير دراسة في منهج ابن جرير الطبري في الاستدلال على المعاني في التفسير - المؤلف: نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، الناشر: مركز تفسير للدراسات القرآنية، وأصلها رسالة دكتوراه، نوقشت عام ١٤٣٤هـ بقسم الكتاب والسنة، بكلية أصول الدين، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، عدد الأجزاء: ١.
١٠. الاستذكار - المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠، عدد الأجزاء: ٩.
١١. الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية - المؤلف: نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عيد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (المتوفى ٧١٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ١.

٢٠. الأم - المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي، المحقق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار النشر: دار الوفاء المنصورة، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١١.
٢١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل - ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (ت ٦٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ.
٢٢. بحر العلوم - المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي، عدد الأجزاء: ٣، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.
٢٣. البحر المحيط في أصول الفقه - أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) دار الكتب - الطبعة بدون - ١٤١٤ هـ.
٢٤. البحر المحيط في التفسير - المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
٢٥. بدائع الفوائد - محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - الطبع بدون.
٢٦. البيان والتبيين - المؤلف: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: السابعة ١٤١٨ هـ، ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ٤.
٢٧. تاج العروس من جواهر القاموس - محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). المكتبة العلمية - بيروت - الطبعة بدون.
٢٨. التبصرة في أصول الفقه - إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ) تحقيق: د. محمد حسن هيتو - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
٢٩. التحرير والتنوير - تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد - محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر - تونس - الطبعة بدون ١٩٨٤ م.
٣٠. التسهيل لعلوم التنزيل - المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
٣١. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي - المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٤.
٣٢. التعريفات - المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١.
٣٣. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) - المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠ م عدد الأجزاء: ١٢ جزءا.
٣٤. تفسير القرآن العظيم - عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو البصري ثم دمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة - دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ.

٤٢. دلالة السياق عند الأصوليين : دراسة نظرية تطبيقية - سعد بن مقل بن عيسى الحريزي العنزي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عام ١٤٢٨ هجري، ٢٠٠٧ ميلادي.
٤٣. زاد المسير في علم التفسير - المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء: ٩.
٤٤. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار - المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
٤٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٦. عارضة الأحوذ بشرح صحيح الترمذي - المؤلف: أبو بكر بن العربي المالكي، المحقق: جمال مرعشلي، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٨ - ١٩٩٧، عدد المجلدات: ١٤.
٤٧. العدة في أصول الفقه - القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ) حققه: د أحمد بن علي بن سير المبارك - بدون ناشر - الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٨. الفتاوى الكبرى - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٩. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني - المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي»

٣٥. جامع البيان في تأويل القرآن - أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٣٦. الجامع لأحكام القرآن - أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي ثم القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ.
٣٧. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني - المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١٩.
٣٨. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب - محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) مكتبة ابن تيمية - القاهرة - توزيع: مكتبة الخراز - جدة - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٣٩. الدلالات العقلية في التفسير عند ابن جرير الطبري، بحث كتبه الدكتور نايف بن سعيد الزهراني في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز - المنشور في العدد ٧ من المجلد ٢٨ - عام ١٤٤١ .
٤٠. دلالة الاقتران عند الأصوليين وأثرها الفقهي - بحث للدكتور فادي هاني شحيب، قسم الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة - جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٣١ - العدد الثاني - ٢٠١٥.
٤١. دلالة الاقتران ووجه الاحتجاج بها عند الأصوليين - للشحات شعبان محمود عبد القادر البركاتي المصري، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٥٦. المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))
- المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي
(المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر، (طبعة كاملة معها
تكملة السبكي والمطيعي).
٥٧. محاسن التأويل ، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن
قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) تحقيق : محمد باسل
عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى -
١٤١٨هـ.
٥٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - أبو محمد
عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي
المحاربي (ت ٥٤٢هـ) تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد
- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٥٩. مختصر التحرير شرح الكوكب المنير - تقي الدين أبو
البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف
بابن النجار (ت ٩٧٢هـ) تحقيق: محمد الزحيلي ، ونزيه حماد
- مكتبة العبيكان - الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
٦٠. المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه -
إعداد: فهد بن مبارك بن عبدالله الوهبي، إشراف: د. سليمان
صادق البيرة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.
٦١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم) - المؤلف:
مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى:
٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء
التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٥.
٦٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - المؤلف:
أحمد الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)،
الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
٦٣. معجم مقاييس اللغة - أحمد بن فارس القزويني الرازي
أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون -
دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- بن حسن حلاق، الناشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء - اليمن،
عدد الأجزاء: ١٢.
٥٠. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم
التفسير - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني
اليمني (ت ١٢٥٠) دار ابن كثير - دار الكلم الطيب دمشق -
بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٥١. الفوائد السنية في شرح الألفية - المؤلف: البرماوي
شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١ هـ)، المحقق:
عبد الله رمضان موسى، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية
للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - جمهورية مصر
العربية [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية -
المملكة العربية السعودية]، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ -
٢٠١٥ م، عدد الأجزاء: ٥.
٥٢. القواعد والأصول وتطبيقات التدبر - المؤلف: د/ خالد
بن عثمان السبت، الناشر: دار الحضارة للنشر والتوزيع
الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
٥٣. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل - أبو القاسم
محمود الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي -
بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
٥٤. اللباب في علوم الكتاب - أبو حفص عمر بن علي
ابن عادل الدمشقي الحنبلي - تحقيق : الشيخ عادل أحمد
عبدالموجود ، والشيخ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية
- بيروت / لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٥. مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي - المؤلف:
زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي،
البغدادى، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق:
أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة
للطباعة والنشر، الطبعة: ج ١، ٢ / الثانية، ١٤٢٤ هـ -
٢٠٠٣ م، ج ٣ / الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ج ٤ /
الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤، عدد الأجزاء: ٤.

٦٤. مفاتيح الغيب من القرآن الكريم - أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين (ت ٦٠٦هـ) نسخة إلكترونية موافقة لترقيم الشاملة - ٣,٤٧.

٦٥. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة - المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد (وفق المنهج المعتمد من بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمه الله -)، راجعه: مُحَمَّدُ أَجْمَلُ الإصْلَاحِي، سليمان بن عبد الله العمير، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ، عدد الأجزاء: ٥.

٦٦. المفردات في غريب القرآن - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) تحقيق: صفوان عدنان الداودي - دار القلم - الدار الشامية - دمشق بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٦٧. منهج الاستنباط من القرآن الكريم - المؤلف: فهد بن مبارك الوهبي، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧، عدد الأجزاء: ١.

٦٨. موسوعة القواعد الفقهية - المؤلف: محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٢.

٦٩. ميزان الأصول في نتائج العقول - المؤلف: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ) حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقاً) الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. عدد الأجزاء: ١.

٧٠. نشر البنود على مراقي السعود - المؤلف: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، تقديم: الداوي ولد سيدي بابا - أحمد رمزي، الناشر: مطبعة فضالة بالمغرب، الطبعة: (بدون طبعة) (بدون تاريخ)، عدد الأجزاء: ٢.

The significance of the conjunction and its impact on interpretation and inference from the Holy Qur'anic text

Dr. Muhammad bin Abdulaziz bin Muhammad Al-Saab.

Assistant Professor in the field of interpretation and the sciences of the Noble Qur'an, at the Department of Qur'an Sciences at the College.

Research title: The significance of coupling and its effect on interpretation and elicitation from the Noble Qur'an text> Questions from which research is based and works on scientific editing of their answers:

1- What is the investigation into the position of the fundamental scholars of the connotation regarding the significance of the coupling, as well as the commentators in their interpretation and their inferences with the texts?

2- What are the purposes that the interpreter can reach by connotation of coupling in the field of interpretation and elicitation from the Qur'an text?

٣- What controls should be taken into account when the realization of the significance pairing in the field of interpretation and elicitation of the text of Quran?

The research concluded - with the grace of God Almighty - to the following results:

1-The importance of the connotation of coupling in extracting meanings, elicitation causes, and implementing them in the Book of God and appending analogues to each other, and the great result of the implementation of this significance is in the section of interpretation and deduction from Qur'an text.

2- To describe in detail about the validity of the invocation of the connotation of coupling is the most correct opinion among the sayings of scholars, and on this the majority of scholars not as some attributed it to the majority of saying its weakness.

3- Accordingly, invoking them in general, and in the chapter on interpretation in particular, must refer to guidelines.